

## في تحدٍّ لـ دبي.. السعودية تسعى للتحول إلى مركزٍ إقليميٍّ للشركات الأجنبية



[www.alhramain.com](http://www.alhramain.com)

ينكب عمال بناء، على وضع اللمسات الأخيرة في ناطحات سحاب بمركز مالي يتم بناؤه في الرياض، في إطار مشروع لإقناع الشركات الأجنبية بنقل مقارها الإقليمية إلى العاصمة السعودية، وعلى خلفية منافسة اقتصادية محتدمة مع دبي.

وسيتم "إطلاق مركز الملك عبد الله المالي" في الأشهر المقبلة، والإعلان رسمياً عن تدشينه، وفق مصادر مطلعة على المشروع، الذي بلغت قيمته مليارات الدولارات، وتم الإعلان عنه عام 2006.

وسيحاول المركز الضخم الواقع في قلب العاصمة السعودية الاستفادة من إنذار وجهته السلطات إلى الشركات الأجنبية، ويقضي بأنها ستوقف اعتباراً من مطلع عام 2024 التعامل مع الشركات التي تقيم مقرات إقليمية لها خارج السعودية.

وأعلنت الرياض في فبراير/شباط الماضي عن ذلك، في خطوة اعتبرها الكثيرون بمثابة تحديًّا مباشرًّا لـ دبي، والإمارة الخليجية التي تعرَّف بأنها مركز الأعمال في المنطقة ومقرًّاً العديد من الشركات الأجنبية.

ويُلعب مركز "الملك عبد الله المالي"، دوراً محورياً في هذه الجهود.

وتمتد المنطقة على إجمالي مساحة 1.6 مليون متر مربع، وفيها عشرات ناطحات السحاب، وممر مليء بالأشجار ومسجد على شكل زهرة صراء.

وأكَدَ مستشار مطلعٌ على المشروع أنه "بمثابة عملاق نائم على وشك الاستيقاظ".

وسيعمل المركز المالي على جذب الشركات عبر تقديم العديد من الحوافز.

وجاء في وثيقة حصلت عليها وسائل إعلامية، أن من بعض الحوافز، فرض ضريبة شركات بقيمة 0% لخمسين عاماً، وإعفاء مدته 10 أعوام من سياسة "سعودة" العمل لتوظيف سعوديين، ومعاملة "فضفليّة" في العقود الحكومية.

وقد تكون تلك الحوافز التي تمّت مشاركتها بشكل سري مع عدد من الشركات، عرضة للتغيير مع اقتراب موعد الإطلاق، وفق ما أوضح مستشارون مطلعون على المناقشات الداخلية.

وتعرض المشروع لتشكيك، كما تسبّبت عراقيل مختلفة بتأخير البناء وحصل تجاوز في التكاليف.

وبعدما بقي المشروع خاماً لسنوات، عادت الرافعات والآليات للعمل في الموقع بنشاط في الأشهر الماضية.

وإضافة إلى المليارات التي تم إنفاقها بالفعل على المشروع في العقد الماضي، وفُعِّل صندوق الاستثمارات العامة التابع للمملكة اتفاقيات بناء بلغت قيمتها 8 مليارات ريال (2.13 مليار دولار) في وقت سابق هذا العام، حسب مصادر مطلعين على تفاصيل المشروع.

وأكَدَ المصادران، أن صندوق الاستثمارات الذي يملك المشروع، يتوقع أن يرى "طلايا مرتفعاً" عندما يصبح الموقع جاهزاً.

وتسعى السعودية إلى جذب 500 شركة عالمية إلى الرياض بعد إنذار فيبرايير/شباط، حسب وسائل إعلام محلية، ويتوقع أن يتخذ عدد منها مقرًا في مركز "الملك عبد الله المالي".

في المقابل، نجحت دبي في جذب نحو 140 مقرًا إقليميًّا في ثلاثة عقود، وهو الأعلى في منطقة الشرق

وأكّدت كل من مجموعة "أويو" الهندية للفنادق، ومؤسسة "500 ستارت أب" أنها تتحضّر لجعل مقرها الإقليمي في مركز "الملك عبد الله المالي"، بينما بدأت بعض الشركات السعودية من بينها عملاق الصرافة "سامبا" العمل من المركز المالي.

ويتمثّل التحدّي في العثور على مستأجرين لمدى طويّل في المشروع الضخم.

وأقرّت وثيقة عامة تلخص رؤية 2030 لولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، بأنّه تمّ العمل على المشروع "دون مراعاة الجدوى الاقتصادية" مضيفةً: "قمنا بمراجعة الجدوى الاقتصادية للمركز، ما تطلّب إعادة صياغة استراتيجية بغرض تعزيز فرص نجاحه، وسنعمل على تحويل المركز إلى منطقة خاصة ذات لوائح وإجراءات تنافسية".

وتتجه السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي، لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تُعتبر حجر الزاوية في الخطة التنموية التي وضعها ولي العهد لتنويع اقتصاد المملكة المعتمد على النفط بشكل أساسي، بحلول العام 2030.

كما تسعى لتسريع وتيرة الاستثمار، وهو صراع دفع الأمير "بن سلمان"، الأسبوع الماضي، إلى الضغط على أكبر الشركات المحلية لخفض توزيعات أرباحها والاستثمار في الاقتصاد.

وانتقد عدد من مسؤولي الشركات الغربية الخطوة السعودية، واصفين إياها بمثابة "لي ذراع".

ويرى مدير تنفيذي مالي مقره دبي: "إن كان الخيار هنا العمل أو لا عمل، فإن الناس سيدهبون" إلى الرياض.

ولدى المملكة التي يسكنها 34 مليون شخص أكثر من نصفهم من الشباب، عقود مربحة مع مشاريع عملاقة تقدر بbillions الدولارات.

ويوضح "سام بلاطيس" المشارك في تأسيس مجلس أعمال التقنية العالمية في الشرق الأوسط ومقرها دبي، والتي تقوم حالياً بتقديم المشورة للشركات العالمية التي تبحث التوسيع في المملكة: "الإنذار السعودي

بمثابة لعبة من مستويين: موردو الحكومة والشركات التي تركز على المستهلكين".

وتسعى المملكة للحاق بدبي في نواحٍ أخرى أيضاً من الحياة، مع السماح بفتح صالات السينما وإقامة الحفلات الموسيقية وتنظيم أحداث رياضية.

ويقول دبلوماسي في الخليج: "عندما يتم سؤال التنفيذيين الأوروبيين عن موعد نقل مقراتهم إلى السعودية، ردّهم المعتاد هو السؤال عن موعد السماح باستهلاك الكحول".

ويتابع: "الإجابة السعودية هي أن الأمر سيحدث تدريجياً".

واستبعد مسؤولون سعوديون عليناً إمكانية أن تقوم المملكة برفع الحظر التام المفروض على الكحول.

وقلّل مسؤولون سعوديون أيضاً من صحة الحديث عن منافسة دبي. ولكن في المجتمعات التي تجري خلف الأبواب المغلقة مع المستشارين، يبدو الأمر مختلفاً.

ويقول أحد المستشارين نقلاً عن عضو في العائلة المالكة السعودية: "تم بناء دبي على عيوبنا".

ويضيف: "ولـّت الأيام التي يعمل فيها التنفيذيون لخمسة أيام في السعودية ثم يذهبون إلى دبي لقضاء عطلة نهاية الأسبوع".